السياسي والنقابي، وبداية الاهتمام بقضايا المرأة كجزء من قضايا المجتمع، وثيق الصلة بالاحداث الكبرى التي بدأت تجرى في فلسطين وخاصة سياسات الانتداب البريطاني المؤدية الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وليس من شك في ان هبّة البراق التي اندلعت شرارتها في آب (اغسطس) ١٩٢٩، كانت بمثابة نقطة انعطاف في مسار الحركة النسائية الفلسطينية. فخلال تلك الاحداث سقط العديد من الشهيدات. ويمكن حصر تسع شهيدات من بين قائمة ضمّت ١٢٣ شهيداً وشهيدة في مناطق القدس وحيفا والخليل وصفد ويافا والرملة وغزة، وهنّ: عائشة ابو الحسن، عزيه محمد علي سلامة، جميلة محمد احمد الازعر، نشاويك حسين، مريم علي ابو محمود، حليمة يوسف الغندور، فاطمة محمد علي حاج محمد، وامرأتين مجهولتي الاسم من قرية التليل[١٢].

في هذا السياق، رأت ماتييل مغنم، ان المرأة العربية لم تستطع «ان تظل منعزلة أكثر من ذلك، وقد وجدت انه ليس باستطاعتها التهرب من المسؤولية التي ألقيت على أكتافها. مئات من الرجال أرسلوا الى السجون، مئات من البيوت دمرت بقسوة، مئات من الاطفال أضحوا يتامى. وكان لا بد أن يكون هناك مسؤول أمام الله والناس يدافع عن الحق ويزيل الوصمة التي لطخت تاريخ الشعب العربي. وليس غريباً بعد ذلك كله ان يحدث أكبر تغيير في حياة المرأة العربية في فلسطين»[١٣].

في تلك الاجواء، تداعت مجموعة كبيرة من النساء الفلسطينيات (مسلمات ومسيحيات) لعقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني يطرح دور المرأة في مواجهة التحديات السياسية والوطنية. وفي ٢٦/١٠/١٩٢٩، التئم المؤتمر في منزل حرم عوني عبدالهادي، وشارك فيه مئتا سيدة أغلبهن من زوجات وأقارب النخبة السياسية الفلسطينية. وكانت خطوة عقد المؤتمر «جريئة اذا وضعنا في عين الاعتبار القيود والتقاليد التي كانت تمنع، حتى ذلك الحين، المرأة العربية من المشاركة في أي حركة يمكن ان تعرضها للعيون. لكن جهود السيدات المنظمات مدعمة ومعززة من قادة الاحزاب السياسية كانت كافية للتغلب على هذه الصعوبات»[١٤].

سيطر الوضع السياسي، بصورة شاملة، على أجواء ومناقشات المؤتمر، وألقت سيدات من القدس وصفد وحيفا ويافا خطباً عدّة تبادلن فيها الآراء[١٥]. وفي أعقاب المناقشات، التي اتسمت بالجدية، اتخذ المؤتمر العديد من القرارات الهامة، فقد اعتبر وعد بلفور «ضاراً بحقوق ووضع عرب فلسطين، وعملاً غير مسبوق في التاريخ... [و] انتهاكاً متعمّداً لكل العهود التي أعطيت للعرب قبل الهدنة»، وانه في نصه وروحه تدمير للقومية العربية في فلسطين «بهدف احياء القومية اليهودية»، واعتبر ان كل عربي يقبل بقرار وعد بلفور «سيعتبر خائناً لوطنه وأمته». وقرر دعم ومساندة «تأسيس حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي يمثل فيه السكان حسب نسبتهم العددية». وانطلاقاً من أهمية وضرورة الاستقلال الاقتصادي باعتباره «خطوة حيوية وأساسية لتحقيق الاستقلال السياسي» حثّ المؤتمر «كل عربي على ألا يشتري شيئاً من اليهود سوى الارض، ويبيعهم كل شيء عدا الارض» و«اعتبار أي انتهاك لهذا القرار خيانة للبلد والأمة». كما قرر ارسال برقيات تتضمن نص القرارات السابقة الى كل من: رئيس الوزراء البريطاني، ووزير المستعمرات، ولجنة التحقيق، والمندوب السامي، وجميع أعضاء السلك السياسي، والصحافة المحلية والاجنبية والى لجنة المرأة في عصبة الامم في لندن. وتعهد المؤتمر بتأييد اللجنة التنفيذية العربية في كل قراراتها[١٦]. وباختصار، عكست القرارات تلك مستوى تطوّر الوعي السياسي للحركة النسائية الفلسطينية، والنضج السريع في دخول معترك النضال السياسي.